









كفى على الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان وفضلته بالعقل والعلم على  
سائر الحيوان جعلت اسماء عن ان يعرفها التصريف والفعال  
وعملت افعال عن ان يعتورها الاختلال والاعتلال والصلوة  
على المشتق من مصدر الفضل والحكم الجامع الحسن والقول ومكان  
الشيم محمد المذكور اسمه في كتب المنزلة من السماء المنصوص به  
بالقرآن على كونه خاتم الانبياء وعلى انه الطاهر وصحابة الاختيار  
ومن يتوهم من الدبر الى يوم الحشر والقرار ما بيني الماض على الفتح وال  
والامر على السكون واعرب المضارع وقت عدم الاتصال والقرون  
وبعد فيقول هذا العبد الفقير المحتاج الى رحمة ربه القدير السيد  
محمد بن الحاج حميد الكفوي غفر الله له ولوالديه باليتي المدي تماريت  
الرسالة الموسومة بالامثلة التي ظهرت ظهور الشمس في النهار بل  
بالدلالة من غيرة مقبولة بين الدنام ومفيدة مختصرة في اداء  
المرام اردت ان اشرحها واذا كثر كل كلمة منها مناسبات عشر  
عليها فكري الفاتر ونظري القاصر بعون القادر فبذل الجهد  
في مراجعة الكتب المصنفة والشروح المؤلفة في علم الفرق لئلا  
الشرح المنسوب الى العروة التفاتاني والسيد المرحوم جاني للزنجاني  
فالمرجو من خلقي وخلص اخواني ان يذكر لي بصالح الدعاء في  
وبير المثالب والخطايا ولدي بادر على انكار ما اتجه لخاطر الفاتر  
فاني كنت كما قال الشاعر اذا احسنت في لفظي وقصودا وخبطان  
في البدعة والبيان فلد تأخذ بنقصه ان رخصه على مقدور تشييط الزمان

قال المصنف

قال المصنف رحمه الله بالحدثين المشهورين والخبرين الماثورين واقتداء  
بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم اقوال الباء متعلقة بمحذوف  
تقديره بسم الله اقرء واصلى اسم عند البصريين سمي محذوف الواو ثم  
نقلت حركة السين الى الميم ليكن الوقوفون سكنين الساكن تحصيل الحال  
او حذفه حركة السين وبني على السكون ليحصل التخفيف في الطرفين  
او نقل سكون الميم الى السين لتعاقب الحركات الدعائية عليها ثم جيء  
بالحركة الوصل لرفقهم الدنياء بالساكن ثم ادخل الباء فسقطت همزة  
الوصل وحذفت في الخط لكثرة استعمالها بسم الله وطولت الباء عوضا  
عنهما واصلى لفظة الله الهمزة وحذفت الهمزة وعوضت عنها الدلف واللام  
فصار الله ثم ادغمت اللام في اللوم فصار الله وعند صاحب الكفا  
اصلى الله فحذفت الهمزة الثانية تخفيفا ونقلت حركتها الى اللوم  
ثم ادغمت فصار الله وقيل اصلى وده فقلت الواو همزة لا تستقال الهمزة  
عليها فصار الله ثم ادخل الدلف واللام فادغم فصار الله وقيل اصلى  
لده والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم تفيضان المبالغة  
كالغضبان من غضب والعليم من علم وانما قد تم الرضى على الرحيم  
لان الرحمن يتناول رحمة الدنيا بخلاف الرحيم ورحمة الدنيا مقيدة  
في الوجود ووده صاد كالعالم حيث لا يوصف بغير الله تعالى فتناسب  
ان يقارن العلم بخلاف الرحيم وكون الرحمن ابلغ من الرحيم لكثرة  
حروفه اذ الواقع لا يزيد حرفا القلعي المثلثة المبنية وهي الكلمات  
باعتبار هيات تعرض لهما من الحركات والسكنات وتقدم بعض الحروف  
على بعض وتاخيرها عنده والامثلة جمع قلت استعيرت ههنا الامثلة  
المختلفة باختلاف الهيئات كنصر بنصر ونحوها من المشتقات  
وقوله الامثلة مبتدأ خبره محذوف وهو هذا الذي سيذكر او بالعكس  
او مبتدأ خبره قوله نصر الى آخره واعلم ان الفعل ثلث امثلة  
الدول المفتوح الاخير كنصر ويسمى الماخر عرفة بعضهم بانه الفعل الذي



دل على معنى وجد في الزمان الماضي واعتبر من عليه بان هذا التعريف فانه  
لن معرفة المحذود متوقف على معرفة المحذوف ومعرفة المحذوف على معرفة  
اجزائه ومن اجزاء هذا التعريف الماضي معرفة الماضي متوقف على نفسه  
اذا الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء واجيب بان المراد  
بالماضي اللغوي والمعرف هو الاصطلاح ولا يخفى على ذلك  
ان يكون لفظ الماضي صفة للزمان بان يتأني يا على صوت على ان  
المراد اللغوي للاصطلاح واعتبر ايضا بان هذا التعريف ليس  
بصحيح بل هو اورد عكس لا يصدق على قولنا لم يضرب مع انه ليس  
بماضي ولم يصدق على قولنا ان ضربت ضربت مع انه ماضى واجيب  
بان المراد من الدلالة الدلالة الوضعية ودلالة لم يضرب على الزمان  
الماضي ليست بوضعية بل بواسطة دخول لم وكذلك دلالة ان ضربت  
على زمان المستقبل ليست بوضعية بل بواسطة حروف الشرط فكل  
فلا يتوجب النقص المذكور وانت خبير بان المركبات موضوعات  
لمعانيها التركيبية فيصدق التعريف على المركب فيتوجب النقص  
الا ان يقال لا يقال على ان المركب الفعل فلا يدخل في الجنس فافهم  
بقي ههنا شيء وهو ان هذا التعريف غير صادق على نحو ليس ونعم وبئس  
وعسى وما اشبه ذلك اذ ليس شيء منها يدل على الزمان الماضي مع ان  
منها يسمى ايضا ماضيا كما لا يخفى ويمكن ان يقال المعرف الماضي المتصرف  
وهذه الافعال من الجوامد فلا يضرب تاخير وجه ولو سلم ان المعرف مطلق  
ان يخرج هذا الفعل عن الماضي عارض فلا اعتداد به وكذا الكلام  
في صيغ العقود نحو بيت واشتريت وامثالهم ثم اعلم ان الماضي مبنى  
على الفتح اما بناءه فلفظ موجب لادعاب اعني الفاعلية والمفعولية  
والضائفة والاصل في الافعال البناء واما بناءه على الحركة فكما سأل  
فلما انتهى الاسم في وقوعه خبرا نحو زيد ضرب او ضارب واما بناءه  
على الفتح فالحقة وتثقل الفعل ودون لو يبنى على الضمة لجعلت ظمنا

في مضموم

في مضموم العين فهو مستقل والنزوم الخروج من الكسرة الى الضمة  
في مكسور العين ولا يبنى الواحد بالجمع اذ حذف واو الجمع وكذا  
بالضمة ولو يبنى على الكسر لاجتماع الكسرتان في مكسور العين والنزوم  
من الضمة الى الكسرة في مضموم العين ودون الفتحة اخ السكون لانه  
جزء واللفظ لما ثبت من ان اللفظ مركب من الفتحة واللفظ اخ  
السكون لكونه ملزومة حيث لم يوجد بلا سكون والحرف الثاني  
من الماضي لا يكون متحركا اذ السكون ملزومة لا تحذف الهمزة  
وقيل لا تتقاء الساكنين عند اتصال الضمة بالرفع البارز المتحرك  
فتاء قل فان قيل لم قدم الماضي على المضارع قلنا لان الماضي يدل  
على الزمان الذي قبل زمان المضارع في الوجود وان كان بعده  
في التصاق فلما قدم عليه اوردته من يد عليه والمضارع من يد  
والمزيد عليه مقدم على المزيد اوردته مشتقا منه والمضارع مشتق  
اوردته يدل على التناوب والوقوع بخلاف المستقبل وان قيل لم  
اختار المصنف هذا اللفظ للموزون قلنا لكونه من التي فيها اليمن  
والثاني من الامثلة الثلاثة للفعل المعرب الذي مثل يصير ويسمى المضارع  
وهو ما كان في اوله احدا الزوائد القديع وهو الهزلة والتاء والتو  
وايما يجعلها انيت وانين او ثاني فان قيل هذا التعريف باطل لانه  
يصدق نحو زيد وشكر ويعوق ويعوق لانه في اول كل منها  
احدا الزوائد القديع مع انه ليس بمضارع اجيب عن الدول  
بان كل واحد منها فعل مضارع في اصل الوضع ثم نقل الى الكمية  
وجعل علما فباعبار الوضع الدليل كل واحد منها فعل مضارع  
داخل في التعريف ولا يضر الغلبة الاسمية لان المراد بقولنا  
في اوله احدا الزوائد القديع باعتبار الوضع الدليل تاء مل فانه لا يفي  
العليل بل الجواب ان كلمة ما في التعريف عبارة عن الفعل فلا يصدق  
على مثل هذه الكلمات لكونها اسما وافعال فلا يلزم المحذور



واجيب عن الثاني بان المراد فعل ماضى زيد في قوله احيد الزوائد  
الادريج والنون في نصر ليست بزايدة على نفس الكلمة بل من  
الكلمة فان قيل فعلى هذا يدخل في التعريف نحو الكرم وتكسر وتباع  
مع ان كل واحد منها ليس بمضارع قلنا المراد بقولنا ما كان  
في اول واحد الزوائد الادريج زيدت بقصد المضارعة والزوائد  
فيها ليست بقصد المضارعة اقول المراد بالزوائد الادريج ليست  
الهاجرة والنون والتاء والياء مطلقا بل الهاء التي تكوّن التكلم وحده  
والنون التي تكوّن معه غيره وكذا التاء والياء فلا يتوجه التقضى  
بمثل نصر ولا بمثل كرم وتباع فان قلت تعريف المضارع بما ذكر  
منقوض باشياء اذ الزوائد تكون في اول الماخر في قوله والاول دخلت  
الزوائد على حروف المضارعة اذ هي اول المضارع فانه مجموع المراد  
عليه والمراد لا واحد منهما وحده كما لا يخفى قلت في الكلام انهما تقدير  
كان في محل اول او في اول ماضيه فان قلت لمزيد هذه الحروف  
في اول المضارع قلت للمفرق بينه وبين الماخر فان قلت لم جعل الفرق  
بان زيادة دون النقصان مع انه يحصل به ايضا قلت لانه على تقدير  
النقصان يصير اقل من قبل الضاع فلا يصلح ان يكون مستقبلا هذا  
في التلويح واما في غيره فحمل عليه في الزيادة ولم يعكس لان التلويح  
اصل فان قلت لم زيدت في المستقبل دون الماخر قلت لان الماخر  
اول فعل وضعه الواضع فلما اراد ان يضع فعلا آخر لزمان آخر  
وضع المضارع وغيره بان زيادة اوله الى الحال والاسقبال بعد  
الماخر والمزيد بعد المزيد عليه فاعطى السابق السابق واللاحق لللاحق  
فان قلت لم زيدت في الاول دون الآخر مع ان الآخر اوله بان زيادة  
قلت لانه يلحق بالماخر في زيادة التلف في آخره يلحق بالثنية  
وبزيادة النون بجميع المؤنث وبالتاء تبهرت وفي زيادة الياء  
لم يتيسر الا ان لم يزد في آخره تبعا لدخوله وحده في قليل على الكثير  
فان قلت

فان قلت لم يزدوا هذه الحروف دون غيرها قلت لان الزيادة  
مستلزمة للنقل وهم احتاجوا الى حرف تزايد والنصب العلامة  
فوجدوا اول الحروف بذلك حرف المد واللين لخصتها وكثرة دورها  
في كلامهم اما بنفسيها او ببعضها اعني الحركات الثلاث فزادوا  
وقسموها على تلك الوقوع على ما يقتضيه المناسبة كما سئلتها  
ان شاء الله تعالى فلما لم يبق لنفس الكلام مع غيره حرف من هذه الحروف  
زادوا النون لقرينة من حروف العلة في خروجها عن ههنا الخيشوم  
ولشبهها بها في نيابة عن الحركات الدعائية في الدلالة الخشنة  
كما ان حروف العلة تنوب عنها في اسماء الستة المعتلة ثم اعلم بان  
المضارع معرب اذ لم يتصل به نون التاكيد ونون جمع المؤنث  
لان اذ اتصل به احدهما يكون مبنيا اما كونه معربا وقت عدم  
الاتصال فلا يسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضا  
اي لكثرة مشابهته له حيث شابهته في الحركات والسكنات ووقوع  
صفة المنكرة وخبر المبتدأ ودخول اسم المبتدأ عليه وفي ان الفعل  
المضارع واسم الفاعل عند طلوعهما يتبادر الفهم الى الحال نحو زيد  
يصلح وعمر مصلح وفي ان المضارع معان تتعاقب على صيغته  
بتعاقب المعامل وهي كونه ماضيا وراه وعلة ومعطوقا ومساندا  
كما ان الاسم معان تتعاقب بتعاقب المعامل وهي الفاعلية والمفعولية  
والوضائية فلما اشتراك في الاعراب واما كونه مبنيا عند الاتصال  
فلان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخلت  
يلزم دخولها في اول الكلمة ولو دخل عليها يلزم دخولها على الكلمة اذ  
ودون نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا  
لمشابهته بالنون جمع المؤنث في الماخر فلا يقبل الاعراب فان قلت لم سمي  
هذا القسم من الفعل مضارعا قلت لان المضارعة في اللغة المشابهة  
فلما شبه هذا الفعل بالاسم في الوجوه التي ذكرناها فيما سبق قيل



مضارعاً فإن قلت لم قدم المضارع على المصدر مع انه اصل في  
 في الاشتقاق قلت نظرنا الى اصالة العمل دون المضارع عامل  
 في المصدر بل عكس ودون المصدر معمول والمضارع عامل والفاعل  
 مقدم على معمول طبعاً فقدم وضعاً ليوافق الوضع بطبع فان قلت  
 لم اعتبر جهة اصالة الفعل في العمل ولم يعتبر جهة اصالة الاشتقاق  
 قلت لدون اصالة في العمل متفق عليه بخلاف اصالة المصدر ودون  
 مختلف فيه بين البصريين والكوفيين كما سنبين لك ان شاء الله تعالى  
 نصر المصدر عن غيري ونحى والمصدر هو الذي اشتق منه الفعل وهو  
 اصل في الاشتقاق عند البصريين وعند الكوفيين فرع جهة البصريين  
 ان الفعل يدل على الحدث والزمان فلو كان المصدر مشتقاً منه  
 لدل ماداً عليه وعلى معنى ثالث كما دل اسماء الفاعلين والمفعول  
 على الحدث وفات الفاعل والمفعول فالما لم يكن المصدر كذلك علم  
 انه مشتق منه وعند الكوفيين ان المصدر يعقل باعتدال الفعل  
 ويصح به ~~الشيء~~ ان ترى أنك تقول قام قياماً فيعتل باعتداله  
 وتقول قاول مقاولاً بصحته وقالوا ايضا الفعل عامل في المصدر  
 ومرتبة العامل تكون قبل مرتبة المفعول ومقدماً عليه فليست عامل  
 ولكل من الجانبين بحاث كثيرة تركتها حذراً عن الدطاب واعلم  
 انه اتحاد صيغة المعروف والمجهول اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل  
 ضرب ضرباً علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب ضرباً علم انه مجهول  
 واذا لم يذكر الفعل في القرآن فان قيل لم سمى هذا اسم مصدر  
 قلنا لان الأشياء الستة وهي الماخر والمضارع والامر والنهي والامر  
 الفاعل واسم المفعول والزمان والمكان والدلالة تصد عن فيكون  
 بهذا مصدر لهذه الأشياء ومكان الصدور فلذا سمى به فان قلت  
 لم قدم المصدر على اسم الفاعل قلت يدون اسم الفاعل مشتق من المضارع  
 والمضارع مشتق من الماخر والمشتق منه اصل من المشتق وقد يوجد  
 في الفاعل

في الفاعل اصالة اخرى كما وجد في الفعل فهو اسم فاعل وهو  
 مشتق من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث واشتق  
 من المضارع لما بينهما من المناسبة المذكورة ثم الفاعل مأخوذ من  
 الشدة في قوله تعالى ان يحى على وزن فاعل وكيفت اخذه من المضارع  
 ان يحذف حرف المضارعة منه ويزاد الدلف بين الفاء والهمزة  
 وبكسر ما قبل الآخر اما حذف المضارعة فله فرق بينهما واما الزيادة  
 فلان يلبس بالماخر واما اختيارها فلخفها واما الزيادة بين  
 الفاء والهمزة فلان لو زيدت في الاول لزم الدلف بالسكون ولو حرك  
 يخرج عن حقيقته ومنعه الدلف على انه يلبس بالمضارع المتكلم  
 او الامر ولو زيدت في الآخر لبتس بمشني الماخر ولو زيدت قبل الآخر  
 لبتس بالمصدر مخوذهاب وبصيغة المبالغة من الفاعل نحو هو  
 نصار دون الاعجام تركب كثير فلا اعتدال بينهما وانكسر ما قبل الآخر  
 فلا يزلوم يكسر لا يخلو من ان يكون يفتح او يضم او يسكن لا سبل  
 الى الاول لانه يلبس بما في المفاعلة ودل الى الثاني لدون الضم  
 مستثقل ودل الى الثالث لانه يستلزم السقاء الساكنين على غير حدة  
 وهو غير جائز فان قلت هل لا يلزم الدلتباس ايضا على تقدير الكسر  
 بامر المفاعلة نحو قاتل قلت نعم انه يبقى على ذلك للضرورة مع انه  
 الدلتباس بالامر اولى من الدلتباس بالماخر ومن الشغل على تقدير الضم  
 وان لم يوجد ذلك الدلتباس فيه اما وجه الاولوية من الاول فلا في هذا  
 الدلتباس التباس الشيء بما يشابهه لدون الامر مشتق من المستقل  
 والامر الفاعل مشابه به بل مشتق منه ايضا بخلاف الدلتباس بالماخر  
 لدون المشابهة بينهما ليست كذلك واقا وجه الاولوية من الثالث  
 فلو كان هذا الدلتباس قد يزول بالاعجام بخلاف النقل الذي لا يزول  
 من الضم لانه لا يزول الصل واما تحريك الاول فلهذا يلزم الدلف  
 بالسكون واما فتحه فلا جل الدلف وقدم اسم الفاعل على اسم المفعول



لأن الفاعل يندرج لكل فعل دون المفعول أو دون الفاعل موجد الفعل  
غالباً والمفعول ما يقع عليه الفعل والذبحاد قبل الوقوع أو دون  
الفاعل مشتق من المعلوم والمفعول مشتق من المجهول والمعلوم  
مقدم على المجهول أو دون الفاعل عمدة والمفعول فضلة وكذا اسمها  
فإن قلت لم أتى بكلمة هو في الفاعل وذلك في المفعول قلت بتبنيها  
على أن الأصل في استعمال الصفة سبق موسوفاً أو لا وليس الفعل  
بالمفعول في المزيدات فعمل الثلاث في عليها لأنها كثيرة والتدوين قليل  
وحمل القليل على الكثير أولى أو لا يلزم عطف المفعول على الجملة  
وأما عطفه بالفاء فاشعار بفرعية الفاعل والمفعول وإشارة  
إلى أن انصاف الفاعل بالفاعلية عقيب صدور الفعل منه وذلك  
منصور اسم مفعول وهو ما اشتق من المضارع المجهول لم يقع  
عليه الفعل وصيغته من التدوين المجد على وزن مفعول غالباً  
وكيفيت أخذه أن تحذف منه حرف المضارعة ويزاد فيه مفتوحة  
ويضم ما قبل الدخلة شمع ليتولد منه الواو وأما حذف حرف المضارعة  
فما مر في الفاعل وأما الزيادة فلذلك يلزم البدء بالسكن وأما الميم  
فلتبنيها بالواو في كونها شفوية مع تعذر حرف العلة أما الدلف  
فلتعذر البدء بالسكن وأما الواو فلعدم زيادته في الدور وأما  
الياء فلوقوفه بالتبني بالمضارع وأما فتحه فالحفظة وكونه يلزم  
التبني بالمفعول باب الأفعال على تقدير الضم باسم الالة على تقدير الكسر  
وأما ضم ما قبل الدخلة فلذلك يلبس باسم المكان وأما اشباع الضم فلعدم  
مفعول في كلامهم فإذا فعلت هكذا في نصير يحصل منصوب على وزن  
مفعول فإن قلت لم اشتق اسم المفعول من المضارع وإذا اشتق  
منه فلم اشتق من المجهول قلت أما اشتقاقه من المضارع دون  
غيره فللالتباس لاسم الفاعل لمواخات بينهما وأما اشتقاقه من  
المجهول فلمناسبة بينهما في الإسناد إلى مفعول ما لم يسم فاعله  
فإن قلت

هذا اسم مفعول

فإن قلت لم تذكر هنا اسم الدخلة دون الضمير كما في الفاعل قلت  
لأن يلزم تفكيك الضمير ولم يعكس لأن الضمير أعرف والأعرف أشرف  
والشريف الشريف الذي هو الفاعل وذلك بين الفاعل وهو مناسية  
لأن هو ضمير مفعول والفاعل أيضاً مفعول فاعطى له وكذا بين المفعول  
وذلك مثابه كما في الخطاب المنصوب في مثل أخوك من حيث التعريف  
والإفراد فإن قلت لم قدم اسم المفعول على قوله لم نصير قلت  
لكونه مفهوماً وجودياً بخلاف المجد والوجودي لشرفه أولى  
بالقديم فلذا قدم عليه وأعلم أن من الحروف الجازمة الداخلة  
على المضارع لم وله أمران لفعل وهو حذف حركة الدخلة ونون  
يقوم مقامها ومعنوى وهو نقل المضارع المثبت إلى الماضي ونفيها  
فإذا أردت أن تنقل المضارع المثبت إلى الماضي وتنفيه تقول لم نصير  
فتسقط حركة الدخلة من المفردات الخمسة أعني المفرد المذكور الغائب  
والمخاطب والمفرد المؤنث الغائبة والمتكلم وحده ومعها غيره وتسقط  
أيضاً نون الدخلة من الأمثلة الخمسة أعني النثنية والجمع المذكور المخاطبين  
والغائبين والواحدة المخاطبة لأن النون فيها علامة الرفع كما  
كالضمة في الواحد كما سيجي إن شاء الله فكما يحذف الحركة كذلك  
يحذف النون في جزم المضارع وعلامة الجزم فيه سقوط الحركة  
من المفردات وسقوط النون من الأمثلة الخمسة فإن قلت لم تعلم  
قلت لا اختصاصها بالفعل فإن قلت لم وجب أن تعلم الجزم قلت  
لأنها لما ثبت بان من حيث أنها تدخل على الفعل المضارع فتقلبه  
إلى معنى الماضي كما أن تدخل على الفعل فتقلبه إلى معنى الاستقبال  
سواء كان مضارعاً أو ماضياً علمت عملها وإنما قدم على قوله  
لما نصير لأنه قليل اللفظ والمعنى بالنسبة إليه والقليل قبل الكثير أما  
كونه قليل اللفظ فقط وأما كونه قليل المعنى فلأنه في لما توقع واسم  
واستغراق وليس في لم كما سيجي إن شاء الله وأعلم أن من الجوارم لما

هذا لم نصير



وله امران لفظي ومعنوي اما اللفظي فالحذف واما المعنوي فالنقل  
كما في لم والفرق بين لم ولما ان في لما توقع لانه انفي قد وقع ولم انفي فعل  
فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع وكذلك في لما  
تقول القوم ينظرون كقول لا مبر قد ركب في الاثبات ولما يركب في النفي  
وايضاً في لما استفراق واستمرار في النفي الى وقت الاختيار وتقول  
ندم ابليس عليه المنة ولما ينفعه الندم ولزم استمرار عدم النفي  
من الماخذ الى الحال وايضاً يختص لما بجواز حذف الفعل المنفي بها  
اذا دل عليه دليل نحو شارة المدينة ولما اي ولما ادخلها بخلاف  
لم فانه لا يجوز حذف فعله الا اذا ايضاً لما يختص بعدم دخول  
اذاوات الشرط عليه بخلاف لم فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب  
كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وايضاً لما تترك بيمين كونه  
اسماً وحرفاً ولم مخصوص بكونه حرفاً وانما عملت لما الجزم لما مر ووجه  
تقديمه على نفي الحال انه يدل على زمان الماخذ ونفي الحال على الحال  
والماخذ مقدم على الحال في الوجود فلماذا قدمته واما تقديم قوله  
ما ينصر على قوله لا ينصر فله لانه الاول على الحال والثاني على الاستقبال  
والحال مقدم على الاستقبال في الوجود واعلم انه يدخل على المضارع  
ما ولا النافيتان فلا تغير لا صيغته بحذف حركة الاعراب وبقونه  
لان التغير من اثر العامل وكلاهما ليسا بعامل بل تغيران معناه من  
الاثبات الى النفي لكن ما نفي الحال ولا نفي الاستقبال فاذا اردت نفي  
ينصر مثلاً حالاً تقول ما ينصر ولذا اردت بفيه استقبالا تقول  
لا ينصر وانما اخر قوله لا ينصر عنه لانه معناه زيادة فانه يدل  
على تأكيد نفي الاستقبال ولا ينصر على نفي الاستقبال فقط ولان  
لن مركب على قول ولا بسيط والبسيط مقدم على المركب فاذا قدم  
واعلم ان لن من النواصب ولم اثران لفظي ومعنوي فاللفظي هو  
التبديل والاسقاط لان الناصب يدخل على المضارع فيبطل  
من الضمة

من الضمة الى الفتحة ويسقط النون لكسرة نون جمع الموءن والفتحة  
هو تخصيص المضارع بالاسقبال وتفييه لن ينصر واصل لن عند التحليل  
لان في حذف الهمزة تخفيفاً فالنفي كانا احدهما الاول والاخر  
النون في حذف الهمزة ركب الهمزة مع النون فصارت لن فعل هذا لن  
مركب من لد وان فلذا عمل على لد وان اعني النفي والنصب فتفييه  
مستفاد من لد ونصبه من ان وذهب سيوي الى انها كلمة برأسها  
موضوعة والنصب وليست بمركبة وقال الفراء اصله لا فابدل الالف  
نونا فصارت لن ولما وقع من الامثلة الاختيار في شريع في الالف ثمانية  
فقال لا ينصر امر غائب وهو صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل الغائب  
وانما يدب الغائب دون صورة المضارع باقية فيه بخلاف الحاضر  
اولاً لان الغائب معرب بالافتاق اولاً لان الغائب مقدم على المخاطب  
والمضارع فقدمه هنا وقدم الامر على النهي لان الامر للطلب  
والنهي للكف اولاً لان مفهوم الامر وجودي ومفهوم النهي عدمي  
والوجودي مقدم على العدمي من وجه كالحياة من الموت والشرع  
اولى بالتقديم ثم انه ريدت في اوله التعميم دون غيرها لان التعميم  
من وسط المخارج كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب في الكلام  
فناسبه التعميم ولم يزد من حروف العلة مع انها اولى بالزيادة  
لانها يجتمع حرفا علة وانما ريدت في الاول دون الاخر مع ان الاول  
محل الزيادة والنقصان لانها عامل ومرتببة العامل مقدم وانما  
كسرت هذه التعميم مع ان الاصل في الحروف الواو على هاء واحد  
ان تفتح فاقابلها وبيع لوم الابداء ولانها لما كانت عاملة عملاً  
مختصاً بشبهة التعميم الجارة التي عملت تحتها بالوسم فكسرت كالجاء  
وانما عمل الجزم لانها مشابهة في الشرطية في لزوم المضارع ونقل  
معناه من الاختيار الى الاشارة لا ينصر نهى غائب وهو صيغة  
يطلب بها تارك الفعل عن الفاعل الغائب وانما عملت لانه تاهية



الحزم ذكرنا في الدرس فان قلت ما الفرق بين الاء الناهية واداءه  
الناقية قلت الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الناهية تنجز  
المضارع بخلاف الناقية ان لا عمل لها في الفعل من حيث اللفظ  
كما مر والثاني ان الناقية لا طلب فيها بل هو المحجود الخبر عن ترك  
الفعل بخلاف الناهية طلب ترك الفعل وانما قدم التمهيد الغائب  
على امر الحاضر لانه لما كان لادن بينه وبين امره مناسبة في كونها  
غائبة ناسب ان يذكر بعده فلذا ذكره انصر وتصر واما تقديم امر  
الحاضر على نهية فلما مر في الغائب اقول الثالث من الامثلة الموقوف  
الوضو يسمى الامر انصر اصله لتصر فحذفت الاء للتخفيف والكثرة  
استعماله وحذف حرف الاستقبال ايضا بنية وبين من اطب المضارع  
فاجلست الهمزة ليكن البدء واختيرت الهمزة لكونها اقوى والابتداء  
بالاقوى اولى ثم ضمت الهمزة لانه لو لم تكن مضمومة فلا تخلو من  
من ان تكون مفتوحة او مكسورة اذ لا يسيل الى السكون لقوات الفرض  
قلو كان مفتوحة لا يثبت الامر بالمضارع المتكلم في الوقف على ان يجوز  
غفلة السامع عن حركة لام الفعل ولو كانت مكسورة لزم الانتقال  
من الكسرة الى الضمة وهو مشغل فوجب الضم للتباعد ولان في هذه  
هذه الهمزة نوعا من الخفة وسهيل النطق وتيسير التلفظ بسبب  
اتباع حركة همزة الوصل حركة عين الفعل لجر ياء الاء على وتيرة واحدة  
وفي هذا الامر اختلاف بين البصريين والكوفيين فذهب البصريون  
انه مبني على السكون لان سبب اعراجه مشابهة الاسم بسبب حرف المضارعة  
وقد انتفتق وانتفى الاعراب الذي هو السبب لان انتفاء السبب  
يستدعي انتفاء السبب وانما مبني على السكون لان الاصل في البناء  
السكون والاعراب والحركة مقابل السكون والاصل في الاعراب ان يكون  
بالحركة فينبغي ان يكون الاصل في البناء على السكون وذهب الكوفيون  
انه معرب وحرف المضارعة مقدرة فيه والحال من الفرقين على ما ذهبوا

حجج

حجج ومن حجات تركت ذكرها لانه يطول الكلام ولما وقع المص عن  
ذكر الافعال الكثيرة الاستعمال وبعض الاسماء مما يشارك اياها  
في الاستعمال شرع في ذكر سائر الاسماء فقال انصر وهذا اللفظ مشترك  
بين المعاني الثلاثة الزمان والمكان والحادث ويسمى باعتبار الدول اسم  
وباعتبار الاشياء اسم مكان وباعتبار الاشياء الثالث المصدر والمسمى زيدت  
في اوله ييم المرفق بينه وبين المانع واختير الييم لما مر في المفعول من ان  
زيادة حرف العلة مستغذرة والميم قوية من الواو في كونها مفتوحة  
وفتحه الييم لانهما قائمة مقام حرف المضارعة وهو مفتوحة فاعطى  
حركتها لما هو قائم مقامها وافتتح العين فلخفة واسكن الفاء لانه يلزم  
تعالى اربع حركات في كلمة واحدة وانما اختير الفاء لانه لم يزل المذكور  
من الميم ودفعه باسكان ما هو اقرب منه اولى وانما قدم على اسم الالة  
لكثرة استعمال النية الى اوله لعدم مجيئه من جميع الافعال او لانه  
خفيف لان الميم فيه مفتوح والمخفيف اولى بالتقديم ينصر اسم الالة  
وهو مشتق من يفعل للالة فاصل تنصر ينصر حذف حرف المضارعة  
للفرق بينه وبين مضارعة ثم زيدت الميم ليكن البدء به اذ لا يسيل الى  
تحريك الالة اما بالفتح والضم فلا لئلا يتباس بالماضي المعروف والمجهول  
واما بالكسر فللوزن والخروج من الكسرة الى الضمة واما اختيار الميم فلما مر  
في الموضع وكسر الميم ههنا لانه على تقدير الضمة يلبس بمفعول باب الاء  
وعلى تقدير الفتح بالموضع من يفعل بالفتح والضم فان قلت لم عين الفتح  
للموضع والكسر للالة ولم يعكس قلت لان الموضع ثقل لكونه اكثر استعمالا  
من الالة والالة خفيفة فاعطى الفتح الخفيف للموضع الثقيل والكسر للالة  
لخفيف تعادله بينهما واما فتح العين وسكون الفاء فلما ذكرنا في المصدر  
فذكرنا علم ان اسم الالة لا ينبغي من غير الشك في المحجود اذ لا يمكن مخالفة  
جميع الحروف في مفعول ولا ينبغي من الافعال للوزن وانما القيم اسم الالة



اسم الدالة على المرة اعني قوله كثره دورتها بالنسبة اليها واعلم ان  
المرة من الفعل الذي مصدره يغير التاء اذا كان ثلثيا يجي على وزن  
فعله بفتح الفاء وسكون العين وزيادة التاء في اخره وانما بني المرة منه  
على هذا الوزن لان الاصل في مصادر الثلاثيات فعل بفتح الفاء وسكون  
العين فبنيت منها على الزينة التي هي الاصل وانما زيدت التاء في اخره  
لئلا على المرة الواحدة وخصت بالحزب بالزيادة لانه محل الزيادة والنقصان  
واذا لم يكن الفعل ثلثيا فبني على مصدره المستعمل بزيادة التاء كما  
كا عطاء وانظر قوله واما من الفعل الذي مصدره بالتاء سواء كان  
ثلثيا او غير ثلثي فالمرة منه يجي على مصدره المستعمل مع الوصف  
بالواحدة للفرق بينهما نحو رحمته رحمة واحدة ودرجته درجة  
واحدة واقبته اقامة واحدة وانما قدم بناء المرة على بناء النوع وهو  
قوله بصره لاختفاء سبب فتحه لونه بخلاف النوع واعلم ان النوع من  
الفعل الذي يتاخر في مصدره اذا كان ثلثيا يجي على وزن فاعلة بكسر  
الفاء وزيادة التاء واما الكسر فله في الدلتاس بالمرة واما الزيادة  
فللفرق بينه وبين المصدر واذا كان من غير الثلاثي فيجي على مصدره  
المستعمل مع زيادة التاء والوصف بغير الواحدة نحو انطلاقة سريعة  
واما من الفعل الذي يجي مصدره بالتاء ثلثيا كان او غيره فيجي  
على مصدره المستعمل مع الوصف بغير الواحدة فقط كقولنا اللهم ارحنا  
رحمة واسعة وكقولك درجت درجت شديدة وانما قدم النوع على  
على صيغة المبالغة لاختفاء واما تقديم قوله مضارع على قوله مضارع فان  
يجي المبالغة الفاعل واما مضارع فمشارك بين الفاعل والمفعول لكن  
الفرق بينهما انه اذا كان بمعنى الفاعل ذكر الموصوف يستوي فيه المذكور  
والمؤنث كقوله انتفاء بالموصوف نحو مرت برجل صبور وامرأة صبور  
واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان لثقل يقع الدلتاس واذا  
كان بمعنى المفعول يؤنث بالتاء في المؤنث سواء ذكر الموصوف اولى

نحو مرت

نحو مرت بناقة حلوة واعلم ان وزن المبالغة للفاعل ترتقي الى ستة  
عشرة منها فاعل بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة نحو صدق وفسق  
ومنها فاعل بضم الفاء وتخفيف العين نحو كبر وعجاب ومنها فاعل  
بضم الفاء والتشديد طوال وجهها وهذا الوزن مشترك بين الجمع المكسر  
والمبالغة لاسم الفاعل ومنها فاعل بفتح الفاء والعين نحو علامة ونشأ  
ومنها فاعلة بضم الفاء وفتح العين والتقدم نحو ضحكة ولعنة ومنها مفعلة  
بكسر الميم وسكون الفاء نحو مدرب ومقام وهذا الوزن مشترك بينه  
وبين الدالة نحو مفتاح ومنها مفعول بكسر الميم وسكون الفاء نحو معطر  
ومكثرو ومنها فاعل بضم الفاء وسكون العين نحو غفل وهذا الوزن مشترك  
بين مبالغة الفاعل والصفة المشبهة ومنها فاعل بفتح الفاء وضم العين  
نحو يقط ومنها فاعلة بكسر العين نحو وية ومنها فاعلة بفتح  
الفاء وضم العين نحو حرق ومنها مفعلة بكسر الميم وسكون الفاء  
نحو لعنة وضحكة وهذا الوزن مشترك بين مبالغة الفاعل والمفعول  
والمصترك هذا الوزن لان صيغة المبالغة عند الجمهور محصورة  
في ثلثة فعال ومفعول ومفعلة على ما قيل وترك مفعلة لقلتها استعمال  
نصير اسم الفاعل وقد يجي لاسم المفعول لكن الفرق بينهما انه اذا كان  
بمعنى المفعول وذكر الموصوف يستوي فيه المذكور والمؤنث فان قيل لم  
اعطى التثنية في فاعل المفعول وفي فاعل قلنا تعادلا بينهما  
فان قيل لم يعكس قلنا لان فاعل ثقلته لاختفاء على الصيغة والفاعل  
كثيرا لاستعمال الجارية في الدفعال كلها ولا شك ان في الدستوى  
خفة فاعطى لما هو كثر استعماله ثم اعلم بان اسم الفاعل قد يجي  
على اوزان اخر لم يذكر لها المص لقلتها استعماله ومنها فاعل نحو تكسر  
بفتح الفاء وسكون العين ومنها فاعل نحو ملح بكسر الفاء وسكون العين  
ومنها فاعل نحو صلب بضم الفاء وسكون العين ومنها فاعل نحو حسن  
بفتح الفاء والعين ومنها فاعل نحو فرق بفتح الفاء وكسر العين



ومنها افعال نحو جبان بفتح الفاء ومنها افعال نحو شجاع بضم الفاء وهذه  
الدوزان السبعة مشتركة بين الفاعل والمصدر نحو قتل وفسق  
وشغل وطلب وحقق ودهاب وسول ومنها افعال نحو جنب بضم الفاء  
والعين ومنها افعال نحو عطشان بفتح الفاء وسكول العين ومنها افعال  
نحو اخرج بفتح الهمزة والعين وسكول الفاء ومنها افعال بضم الفاء وكسر العين  
نحو عر اصله عري فاعل كاعدل قاض وانما قدم قوله نصير لان  
الزيادة في الدول هو الواو وفي الثاني هي الياء والواو مقدم على الياء  
في الهمزة قلنا قدم عليه وقدم قوله نصير على قوله نصير لكثرة استعمال  
بالنسبة اليه واعلم ان المصغر من المعرب ان كان ثلثا شيئا يحكى على وزن  
فعل بضم الفاء وفتح العين ويزيادة الياء الثالثة الساكنة لتمييز  
عن الكبير وخص الياء بالزيادة لكونها اخف من الواو ولم يزد الدلف  
لانه يلبس بالجمع المكسر اذا الدلف تقع عذمة ككثير ولم يعكس  
للتعادل لثقل الجمع وخفة المصغر ولو تأخر الياء بالذخر لثقل اليبس  
بياء الاضافة وما سكونها فلو ان الدلف في الزوائد فنقول في باب  
وناب وعسا ونصيب وفي عدو وود وعد وعيدة ودية وميتة  
فخرج الى الدلف عند التصغير من زوال المقطع للتصغير ولعدم امكن  
البناء بدون الراء واما اذا بقي المقطع وامكن البناء فلا يرد الى الدلف  
نحو اويد وبرت في اود وثرث وود ودرث وثار الثانية للمقدرة  
في الشد في ثبوت في المصغر لئلا يجتمع فرعية التصغير مع فرعية التقدير  
الداما شخوع رب وعريس وان كان الدسم ديا عيا فينجى على وزن  
فعل بضم الدول وفتح الشين وبالياء الثالثة الساكنة وبكسر الراء لدجل  
الياء نحو نوبير وديهم في تصغير ناهر ودرهم وان كان خماسيا غير مجرد  
تصغيره ففعل بضم الدول وفتح الشين وبالياء الثالثة الساكنة في  
وبكسر الراء نحو دنيير في تصغير دينار واقا اجمال وجميرا وكيران  
قلنا في اللغات واذا اولى ياء التصغير واو الف متقلبة او زائدة

قلبت ياء

قلبت ياء فاذا اجتمع ياءت حذف الهمزة الأخيرة نسياعا الصريح كقولك في علم  
واداوة وعافية ومعاوية وعطى وهو ادى وغوية ومغوية ومعوية والدة  
الواقعة بعد كسر التصغير تقلب ياء نحو مويزن وذو الزبادان وغيرها  
من الشد في حذف اقلها فائدة نحو طيلق ومغيلم ومضيرب ومقيد  
في نطق ومعلم ومضارب ومقدم فان تساوت تلك الخيارات وحذف  
زيادات الرباعي كلها غير لمدة وكقشيعر في مقشعر ونزجيم في احزيم  
اصريجما واما البنية الموزمة فتزيد قبل الضرباء وبعده الفاء تقول في ذواتنا  
ذيا وفتيا وفي الذي والشيء والذبا وفي السنية ذيان وتيان والذيان  
والتيان تحذف الفاء التصغير لانتفاء الساكنين وكذا الجمع ورفضوا التصغير  
الضماير باسرها وكذا التصغير بعض الموصولات كمن وعاو ابن ومنى وحيث  
وكذا رفضوا تصغير اسماء الدفعال وكذا تصغير غير من العرب وتصغير مع  
ذوا ومنه لعدم امكن فاعل وتصغير اسم الفاعل عمل الفعل حين عمل  
ثم جاز منوير زيد وامتنع منوير زيد نصري اسم منسوب وهو انتم  
الذي الحق باخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها التدل على النسبة اليه واخفف  
الياء لخفضها عن الواو كما مر ولم يزد الدلف عن اللبس بالمكسر اذا الدلف عذمة  
له كثيرا وتحدثت اللد بلبس ياء الاضافة وكسر ما قبلها بالذجلها واعلم  
ان حقه ان تحذف منه تاو الثانية وزيادة السنية والجمع ان يكونا علمين  
قد اعربا بالحيكات وفتح الشين من فعل وفعل بفتح الفاء وضمها وكسر العين  
نحو نري ودلي وفي مثل فعل بكسر الفاء والعين طريقان ابقاء الكسرة  
وفتح العين نحو ابلي بالكسر او بالفتح وتحذف الواو والياء من فعول  
وفعلية بشرط صحة العين من العلة والتضعيف فنقول في حنيقة حنفي  
وتحذف الياء من معتل الهمزة وتقلب ياء الأخيرة واو افقول في غنية  
عنوي وعافى اخره الف ثالثة اصلية او منقلبة عن واو او ياء او رابعة  
منقلبة تقلب الفاء عند السنية واو افقول في منى وعصى ووحى عشى  
ومرمى ومتوى وعصى ورحوى واعشى ومرموى وفي الرابعة



الغير المنقلبة وجرها بالقلب والحذف كجملوى وجبلى في جمل وفي الخامسة  
 سواء كانت أصلية أو منقلبة لا يجوز غير الحذف كجبارى في جبارى وفي  
 وما في آخره ياء ان كانت ثالثة تقلب واو وجوبا وان كانت رابعة يجوز  
 الوجهان القلب والحذف نحو القاصوى والقاصى في القاصى ولكن الحذف  
 اوضح وان كانت خامسة لا يجوز غير الحذف ككشوى والجمع ردا الى  
 واحدة الا ان يكون علما فتقول في كتب كتابى وفي مساجد مسجدي  
 وتقول في فرائض علما للفن المخصوص فرائضى واخر المص اسم  
 المنسوب عن التصغير لان الزيادة في المنسوب بعد اللام في التصغير  
 قبله ووقدم المنسوب على التفضيل وهو قول انصر لانه مشتق بخلاف  
 اسم التفضيل وغير المشتق لوصالته اولى بالتقديم ولان المنسوب  
 غير محتاج الى الغير عند استعمال دون التفضيل لانه لم يجز استعمال  
 الا باحد ثلثة اوجه كما بين في موضعه واعلم ان صيغة اسم التفضيل  
 افعل وشرطه ان يبين من ثلث في مجرد ليس بلول ولا عيب اما كون  
 شرطه ان يبين من الثلث فلا تنبأه من غير الثلث في مع المحافظة  
 على تمام تعريفه متعذر لانه لا يبع الزيادة على ثلثة احرف ومع  
 اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي  
 او الثلثي فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان يكون تمام حروف الثلثي  
 المجرد او بعض حروف الرباعي المجرد او تكون من حروف المريد فيه اما من  
 من اصول او من زوائده او متمزجا منهما فلا يبين ما هو المشتق منه  
 فلا يبين المعنى فاذا قصد التفضيل من غير الثلثي المجرد بان زوائده  
 يدل على ان لا حد زيادة فيه على غيره فوصل اليه بمثل انشد نحو انشد  
 استخرجا واتكولن ليس بلول ولا عيب فلان افعل منهما اشتق لغيره  
 كاحمر وعود فلواشتق افعل التفضيل ايضا كلبس ان المراد حرمة  
 وعود اوزن الحمة والعود واذا اريد التفضيل يقال انشد بياضنا  
 وعي واعلم ان قياسه ان يحكى للفاعل وقد جاء للمفعول على خلاف  
 القياس

نحو اعذر اى لمن هو انشد معذورته واليوم لمن هو انشد له  
 معلوميته وكذا اشهر واشغل وانما وانما قدم افعل التفضيل على فعل  
 التعجب لقلة استعمال التعجب واما تقديم قوله ما انصره وانصره فلكونه  
 اكثر استعمالا منه واعلم ان ما في ما انصره تكررة بمعنى شئ ممروعة محلا  
 على انه مبتدأ عند سبويه والتحليل والمجمل اعني الفعل والفاعل والمفعول  
 به في محل الرفع بانها خبر ما واما عند الاخفش فاما موصولة والمجمل الله  
 التي بعدها صلتهما وهو مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف  
 اى الذى انصر زيد شئ عظيم وعند الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها  
 وبه في انصره فاعل لهذا الفعل عند سبويه والباء زائدة لانه اذا كان  
 التعجب منه صلتهما نحن احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس  
 فلا ضمير في افعل عنده لان الفاعل واحد ليس الله ومفعول عند الاخفش  
 والباء للتعدية او زائدة ففي افعل ضميرها فاعله اى انصرت يزيدي  
 او زيدا اى اجعله تامرا بمعنى صفه به ولما فرغ عن ذلك الاشارة  
 المختلفة شرع في المطرمة فقال الاشارة المطرمة الماضى المعلوم بصر  
 نصر انصر وانصرت الح فبدأ بالغائب لانه مزيد عليه وهو اصل  
 بالنسبة الى المزيد فلما قدم المذكر على المؤنث لان المذكر اصل وقدم  
 المفرد على التثنية والجمع لان مدلول واحد ومدلولها متعدد والواحد  
 قبل متعدد واخر الجمع كلول مدلوله اكثر لكونه مدلول اكثر بالنسبة الى  
 مدلول التثنية واعلم ان المبني للفاعل من الماضى ما كان اول متحرك منه  
 مفتوحا وانما كان مفتوحا لانه لو لم يكن مفتوحا لكان ساكنا او مضمو  
 او مكسورا ولا سبيل الى الاول لا متناع البداء بالسكان ولا الى الثاني  
 لانه يلبس بنى الفاعل بمبنى المفعول لكان ذهول السامع عن حركة  
 غير الفعل كذا لكن هذا التعليل انما يتم اذا كان بناء مبنى المفعول مقدما  
 على البناء للفاعل وهو ممنوع بل ينبغي ان يكون بالعكس ولذا الى الثالث  
 لان الكسرة ثقيلة فتعين الفتح لكونه اخف حركات وانما زيدت



اللفظ بالثنية والواو بالجمع لان اللفظ قبل الواو لانهما من اول  
المخارج اعني الحلق والواو من اخرها اعني الشفة كما ان المنى قبل الجمع  
فاعطى المقدم للمقدم والمؤخر للمؤخر ولان المنى اكثر استمالة من الجمع  
فاختير وهو اخف اعني اللفظ فعين الواو بالجمع وصممت لدم الفعل  
للجمع لاجل الواو بخلاف زوائد الميم ليست لدم الفعل حقيقة ولكن  
اللفظ بعد الواو بالجمع لدفع الالتباس بين الواو بالجمع وواو العطف في مثل  
حضر وتكلم زيد ثم كتبت فيما لا يتباس فيه ليطرد الباب وزيدت التاء  
في نصرت للدلالة على التانيثية واختص التاء لانهما من المخرج الثاني  
والمؤنث ايضا لان في التخليق وايضا عدم التانيث في الاسم  
فجعلت عدمه لم في الفعل واختص زيادة العلامه بالمؤنث لمناصة  
الفرعية بين الزيادة والتانيث وحركت في الاسم واسكنت في الفعل  
تعادلا بينهما اذ الفعل انقل بالنسبة الى الاسم فاعطى الخفيف للتثنية  
والثقل للتخفيف وانما حركت في نصرتا لالتقاء الساكنين وحذفت  
في الجمع حتى لا يجتمع عدمه مع التانيث احدهما التاء والآخر التوك  
كما حذفت التاء في سلماء فان اصله مسلمات حذفت التاء الاولى  
لئلا يجتمع عدمه مع التانيث وحصلت الاولى بالحذف لان في الثانية  
زيادة معني وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى أولى واسكنت  
في نصرتا لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة  
فانه مسترجم بخلاف نصرتا فان التاء في حكم الساكنين لان حركتها  
في حكم السكون لانهما كانت ساكنة في كنه لفظ الشئ في كنهها  
عارضه والعارض كالمعدوم ومن ثم حذفت الواو وغزوت  
بعد قليلها الفاو زيدت التوك ومتعددة زيادة حرف المد وشبه التوك  
به في اللين والخفاء وحركت التاء في نصرتا لئلا يلتبس نصرتا  
واختيرت الفتحة لانهما مخاطب والمخاطب اسم مفعول وعدمه  
المفعول النصب اوله كثير وهو موجب للثقل مستدع للخفضة

ففتحت

ففتحت للخفضة اوله يرفع الالتباس بالمتكلم وصممت في نصرتا  
لانها ضمير الفاعل وعدمه الفاعل في المعرب الرفع ولما لم يكن الرفع  
حركوه حركته بشبهة بعماد بالصل بقدر المكان وهو الضمة فانه يشبه  
الرفع خطأ ولفظا وصممت ابتغاء الميم لان الميم شفووية فجعلوا حركته  
التاء من جنسها وهو الضم الشفوي وزيدت الميم حتى لا يلتبس باللف  
الاشباع وخصت الميم بالزيادة لان التمام ضمير تحت فزيدت الميم  
للموافقة وفتحت الميم لاجل اللف وزيدت في نصرتا حتى يطرد الشئ  
وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو لان اصله نصرتا محذوف الواو  
لان الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد في آخر الاسم واما قبلها مضموم  
الده هو بخلاف نصرتا فان التاء فيه ليست بمنزلة الاسم وبخلاف  
نصرتا لان الواو خرج عن الطرف بسبب الضمير واسكنت الميم لانهما  
انما ضميرها لاجل الواو ولما حذفت الواو وبقي على اصل الذي هو  
السكون وكسرت في نصرتا لدفع الالتباس لانه بتقدير السكون  
يلتبس بالمفرد المؤنث الغائبة وبتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر  
المخاطب وبتقدير الضمة نفس المتكلم وحده فلم يبق الا الكسرة  
فاعطى له وانما لم يفرق بين تشيئي المذكر والمؤنث في الخطاب  
لقلة استعمالها بالنسبة الى المفرد والجمع وددت التوك في نصرتا  
لان اصله نصرتا فادغمت الميم في التوك لقربهما في المخرج اوله  
اصله نصرتا بالتخفيف فاذا كان يكون ما قبل التوك ساكن حتى  
يطرد بجميع انونات التاء ولا يمكن اسكان تاء المخاطب لالتقاء  
الساكنين من التاء والتاء لا يمكن حذفها لانهما عدمه والعدمه  
لا تحذف فاذا دخل التوك بعد التاء وقبله توك بالجمع لقرب التوك من التوك  
وادغمت احدهما في الاخرى فقليل نصرتا اوله ان اصله نصرتا  
اريد زيادة حرف في جمع المؤنث ليكون بان الميم في جمع المذكر ولا  
واختير التوك لانهما الميم بسبب الفتحة وزيدت التاء في نصرتا



لان تحتها انما مضمرة يمكن حذفها لانه علمية والعلامة لا تحذف وان  
الزيادة من حروفه لوقوع الالتباس لانه يتقدم الزيادة الدلف بلبس  
بالثنية ويتقدم النون بلبس بجمع المؤنث الغائبة ولا يمكن ايضا  
ان يزداد من حروف العلة اما الدلف فلهما مرة واما الواو فللزوم للالتباس  
بالجمع المذكور واما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعني الضمة فاخير  
الناء لوجودها في اخواته واما ان يادها في تلك الاخوات فتحكم وصفي  
قيل لعل حكمها انه لما كان المخاطب من ينتهي اليه الكلام اختير له  
حرف شديد لئلا يتنبه من الغفلة والي سميعة الى ما يلحق اليه من الكلام  
والحروف الشديدة هي اجدا قطبة فلهذا يمكن زيادة الدلف منها للالتباس  
بالثنية وغير الناء مما بقي ليس من حروف الزوائد فتعين الناء  
اقول لا يبعد ان يقال اعتبر الناء ليكون موافقا لدن الذي  
هو الضمير المرفوع المنفصل وضمت الناء في المتكلم لدن اقوى الحركات  
والمتكلم مقدم فاخذه اول دن الناء فيه ضمير الفاعل فنا سبها  
الضم كما مر وزيدت النون في نصر نادن تحت مخم مضمرة فزيدت  
النون للموافقة وانما لم يزد الحاء لانها ليست من حروف الزوائد  
ثم زيدت الدلف لئلا يلتبس بنصران واحتصل الدلف للحقة اول دن  
تحت انما مضمرة فزيدت النون والدلف ليوافق ما اضم تحت فان قيل  
لم يفرق المذكور والمؤنث في الحكاية ولم يوضع لكل منهما ثلثة اوجه  
من الافراد والثنية والجمع على ما يقتضيه العقل كما وضع لغير  
قلنا لدن المتكلم يرى في اكثر الاحوال فيعلم انه مذكر ومؤنث ويعلم  
ايها انه مذكر ومؤنث ويعلم ايها انه مفرد او مثنى او مجموعا ويعلم  
بالصوت انه مذكر او مؤنث واشتباهه الاصوات في غاية القلة و  
فلذا اعتد عليه لدن الاحكام لا يبنى على النوازل فالحق اعتبار التذكير  
والثانية لقله الفائدة واما الفاء اعتبار الثنية والجمع فلعدم  
وجود شرطها وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ والله اعلم  
الامثلة

الامثلة المطردة للما في المجهول نصر نصر نصر وانما علم  
ان المبني للمفعول من الما في ما كان اول متحرك منه مضموما وما قبل اخره  
مكسورا فان قيل ما التشر في هذه الضمة قلنا التشر انه لا يد من تغيير  
ليفصل من المبني للفاعل والاصل فعل فغيره الى فعل وكسرت واو من  
سائر الازمان ليعبد عن اوزان الاسم ويكون غير معقول ولو كسرت  
وضم الثاني ليحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى  
من العكس وباقي الابدحاث يعلم مما ذكرنا في المبني للفاعل فليترك فان  
قيل لم يقدم مبني الفاعل على مبني المفعول قلنا انه اصل بالنسبة الى المبني للمفعول  
لكونه معلوله معني الامثلة المطردة للمضارع المعلوم بنصر نصران بنصرون  
تنصرخ اسكت الفاء في المضارع لئلا يلزم تولي اربع حركات متواليات  
فاكت الحرف الذي وعينت الفاء لدن التولي يلزم من حروف المضارعة  
ولم يمكن ساكنه فاسكن الحرف الذي هو قريب منه اولى من غيره وزيدت  
الدلف والواو في مثل ينصران وينصرون لما سبق في الما في وزيدت الياء  
في تنصرب علمية للثانية لان المناسبة ان يزداد من حروف انت ولم  
ولم يمكن اذ لو زيدت الدلف يلتبس بالثنية ولو زيدت النون اجتمع النون  
ولو زيدت الناء وكررت فعينت الياء لمجسها في نحو هذه الامثلة الثانية  
وفتحت الداء في ينصران وضمت في ينصرون وكسرت في تنصرب لئلا يخلو  
والواو والياء واسكت في ينصران لدن نونه لما شابهت نون نصران  
اقضت ان يكون ما قبلها ساكنا كما مر والحق النون في مثل ينصران  
وينصرون وتنصران وتنصرون ليكون علامة للرفع وحكمه  
وتحقيق ذلك انه لما وجب ان يكون هذه الافعال معرفة ولم يمكن  
ان يجعل اللزوم تعقيب الاعراب لان الضمائر التي بعده اوجبت  
كونه على وجه واحد وايضا لثمة اتصالها صارت كالجزء ولم يمكن  
جعل هذه الضمائر حروف الاعراب اذ هي في الحقيقة ليست من نفس  
الكلمة تاء مل لزم ان يزداد حروف يقوم مقام الحركة فوجدوا اولى الحرف



بذلك حروف المد واللين لكثرة دورتها في الكلام ولم يمكن زيادتها  
 ههنا لثقل الوزن بيت يلزم اجتماع الدلفين والولين او اليائين مع لزوم  
 الالتقاء الساكنين في كل واحد من الامثلة الخمسة اذا زاد ساكن  
 كالضمائر فلما لم يمكن زيادتها زاد حرقا شبيها بها وهو التثنية  
 كما في غير مرة ثم خصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب للكون  
 علامة الفاعل وكسرة التثنية في مثل ينصران لانهما في الاصل ساكنان  
 والاصل في تحريك الساكنة الكسر وانما فتحت في مثل ينصران لانهما لو  
 لو كسرت يلزم النقل من الضمة الى الكسرة ولو ضمهما يلزم اجتماع الضمتين  
 وعينية للغيبة لانهما من وسط المخارج والغائب داسر بين المتكلم والمخاطب  
 والمخاطب وعينية النساء للمخاطب لانهما بدلة من الواو الذي من هي  
 منتهى المخارج والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام اليه فناسبه ثم تبعوه  
 الغائبة والغائبين لثلاث ليليسا بالغائب والغائبين وان التيسا  
 بالمخاطب والمخاطبين لان هذا سهل اذا التيسا بالآخر اشكل  
 وانما استبعوه دون غيره لانهما في الماضي يوجد الفرق بين المجيء  
 بالواو والتثنية نحو ينصرون وينصرون واختص بالالف بالمتكلم الواحد  
 لانهما من مبداء المخارج والمتكلم هو ياء الكلام به ولدان الدلف اخف  
 والمتكلم يتجمل تعيب الكلام فاللف امدد له ولقوله ما مناسب لدول  
 انما شئ لما كان في الماضي فرق بين المتكلم الواحد والمتكلم مع غيره  
 ان ادوا ان يفرقوا بينهما في المضارع ايضا فزادوا التثنية لانهما  
 علامة في الماضي نحو نصرتا وقد سبق وجهان آخران لاختصاص  
 الوزن بالزيادة ثم اعلم ان المبني للفاعل من المضارع ما كان حرف المضارعة  
 منه مفتوحا لانه ما كان ماضية على اربعة احرف فانها مضمومة فيه وعلامة  
 بنائه للفاعل ان يكون ما قبل الآخر مكسورا اما الفتح في غير الرباعي  
 فلدنه على تقدير الكسر والضم يؤدي الى الثقل فتعين الفتح لثقله وقيل  
 لانه لو كان مضموما لالتبس مبني الفاعل من المضارع بمبني المفعول

منه فليشاء مل وقيل على تقدير الكسر يلتبس بلفه تعلم واعلم فليعلم  
 واما الضم في الرباعي فلانه لو كانت مفتوحة لالتبس مضارع  
 التثنية بمضارع المزيد على التثنية في باب الافعال فانك لو قلت  
 يجلس بفتح الباء وكسر الهمزة لم يعلم انه مضارع جلس او مضارع  
 اجلس ثم اخواته حمل عليه وان لم يؤدي الى التباس طرد الباب ولو كانت  
 مكسورة يلزم ان يقع على الياء كسرة وهو ثقل تجلدا والضممة  
 فانها وان كانت ثقيلة على الياء لكن يبلغ في الثقل مبلغ الكسرة عليها  
 فان قلت لم يختص الضم بالرباعي والفتح لما عده قلت لان الرباعي  
 اقل وما عده اكثر فاخص الضم بالاقول والفتح بالكثر تعاد بينهما  
 الامثلة المطردة للمضارع المجهول ينصرون ينصرون ينصرون الى اخره  
 اعلم ان المبني للمفعول في المضارع ما كان حرف المضارعة منه مضموما  
 وما قبل آخره مفتوحا لانهما من المبني للفاعل ولم يجز الاختصاص على  
 على احد ههنا لان الاختصاص على الضم لم يفد مثل يكسر والافتقار  
 على الفتح في يعلم فتبين لك فائدة الضم والفتح الامثلة المطردة لكم  
 الفاعل ناصر المفرد المذكور ناصران المشني في الرفع وتقول في نصب والجر  
 ناصرين بفتح الراء وكسر التثنية ناصران الجماعة المذكور في حالة الرفع  
 وتقول في نصب والجر بكسر الراء وفتح النون فان قلت لم جعلوا اكل  
 اعراب المشي والمجموع بالحروف فلم يختص بهذه الحروف المعينة قلت  
 اما الاول فلدنه لما كانا فرعين للواحد وفي آخرها حرف صالح لانهما  
 للعراب وهو علامة التثنية والجمع جعلوا اعرابا بالحروف ليكون  
 فرعا للعراب الواحد لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات  
 واما الثاني فلدنه لما كان التثنية والجمع ستة احوال والحروف التي  
 تصح لانه تكون اعرابا للتثنية الواو والياء والالف فاحتاجوا  
 الى التوزيع فوزعوا هذه الحروف بان جعلوا اعراب المشي بالالف  
 في حالة الرفع لوقوعه ضمير المرفوع في الماضي والمضارع وقيل لثقله



